

صندوق مصر السيادي يدرس طرح فرص استثمارية بقطاع تحلية المياه

شراكة مع صناديق محلية وعربية وأجنبية لتعظيم عائد الاستثمار



تطوير مشاريع تدوير المياه

على عائد مجز، وفي ذات الوقت توفير رؤوس الأموال للشركات للتوسع وتوفير فرص عمل جديدة.

ويستعد صندوق مصر السيادي، الذي دشنته القاهرة قبل عامين، لإطلاق أربعة صناديق استثمار فرعية، تعمل في قطاعات الخدمات الصحية والبنية الأساسية والتصنيع الغذائي والزراعي والخدمات والتكنولوجيا المالية، بالتعاون مع مستثمرين بالقطاع الخاص.

وتعد صناديق الأسهم الأكثر جذبا للمستثمرين الأجانب، فلدى مصر حاليا فرصة مواتية لجذب الاستثمارات في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي الملحوظ، وفق شهادات المؤسسات الدولية، كما أن التشريعات والقوانين أصبحت ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات.

وتحتاج صناديق الاستثمار المرتقب تأسيسها إلى تنوع المحافظ الاستثمارية في سوق المال، من خلال طرح أسهم شركات عالية السيولة وسريعة العائد على رأس المال، ما يعزز توجيه رؤوس الأموال لتلك القطاعات، وسط تلبية هذه الصناديق للفرص الاستثمارية التي تبحث عنها الاستثمارات.

ولتعزيز الاستثمار المباشر عبر هذه الصناديق، هناك حاجة لأوعية استثمارية تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخذ في التوسع، والتي تضاعف معدلات النمو الاقتصادي.

وأواخر شهر مارس الماضي بشأن تدبير وتنشغيل مراكز تكنولوجية متنقلة تقدم خدمات المحليات.

وسبق أن أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن تدشين صناديق استثمار جديدة، بهدف جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد، فضلا عن حفز همم الاستثمارات المحلية لتوسيع نطاق أعمالها.

ويضم نشاط الصناديق الجديدة مجالات إدارة الأصول وترويج الاكتتابات للشركات، من أجل توفير سيولة نقدية وحزم تمويلية، تعزز قدراتها على دخول السوق المصرية لتمويل توسعاتها المستقبلية.

وتراجع معدل الاستثمار المباشر في مصر خلال العام المالي 2019 - 2020 بنحو 9.5 في المئة متأثرا بتداعيات وباء كورونا على أداء حركة رؤوس الأموال، محليا ودوليا، وانخفض إلى 7.4 مليار دولار مقارنة بحوالي 8.2 مليار دولار في عام المقارنة السابق عليه.

ودفعت القاهرة بصناديق الاستثمار بوصفها أداة جاذبة تشجع على تحقيق الشمول المالي، فضلا عن قدرتها على حفز الاستثمارات المترددة على البقاء في السوق المصرية وتوجيه أموالها صوب الصناديق، بدلا من البحث عن مقاصد استثمارية أخرى.

وتتيح صناديق الاستثمار أوعية متنوعة، تحفز همم المواطنين والمؤسسات المحلية والأجنبية على الاستثمار في أسواق المال والحصول

مجمع التحرير، والذي يسوق له صندوق مصر السيادي عبر كراسة الطرح التي تشمل عرضا تفصيليا لفرص الاستثمار بمجمع التحرير، والتي تم إعدادها وفقا لعدد من الدراسات التي تؤكد وجود أغراض عديدة للاستثمار بالجمع بما يشمل الشق الفندقي والشق الإداري والشق التجاري وكلها تحمل الطابع التاريخي لمنطقة ميدان التحرير.



هالة السعيد
الشراكة مع الجهات
المحلية الأجنبية
تعظيم عائد الاستثمار

وأشارت الوزيرة إلى أن جائحة كورونا قد تجعل هناك نوعا من التباطؤ في ما يرتبط برغبة الشركات في ضخ استثمارات جديدة، وهو ما جعل الصندوق يحدد مطلع سبتمبر 2021 كموعده النهائي لتلقي العروض من المستثمرين المهتمين.

وشهدت الوزيرة أن هذه الخطط ستدعم المستهدفات بتحقيق نمو تصل نسبته إلى 5.4 في المئة بنهاية العام المالي المقبل، ونوهت إلى أن مصادر التمويل للخطة الاستثمارية للدولة عن العام المالي المقبل تتوزع بين استثمارات حكومية واستثمارات من الهيئات الاقتصادية والعامية.

وكشفت السعيد أن هناك منافسة بين عدة جهات للفوز بصفحة شراء مبنى

تعترم مصر طرح فرص استثمارية بقطاع تحلية المياه وإعادة تدوير استخدامها بالشراكة مع صناديق محلية وعربية وأجنبية بهدف تعظيم الإيرادات ومضاعفة الاستثمارات العامة التي يقودها الصندوق في قطاعات مستدامة.

القاهرة - أكدت الحكومة المصرية تخطيطها لطرح استثمارات بقطاع تحلية المياه وإعادة تدوير استخدامها بالشراكة مع صناديق محلية وعربية وأجنبية في مسعى لدفع الاقتصاد وزيادة زخم الاستثمارات في المجالات المستدامة.

وكشفت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية هالة السعيد في تصريحات خاصة ليلوميرغ الشرق أن صندوق مصر السيادي يدرس حاليا طرح عدد من الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع تحلية المياه وإعادة تدوير استخدامها بالشراكة مع صناديق محلية وعربية وأجنبية.

وأضافت السعيد، وهي رئيسة مجلس إدارة الصناعات الحكومية الليبية، أن "الشراكة مع الجهات المحلية الأجنبية تعظم عائد الاستثمار في هذا القطاع كدور رئيسي يقوم به الصندوق السيادي".

وقالت الوزيرة على هامش افتتاح أحد المشروعات الحكومية الثلاثة إن حجم الاستثمارات الكلية لمصر خلال العام المالي المقبل 2021 - 2022 ستبلغ 1.52 تريليون جنيه (حوالي 0.97 تريليون دولار) بزيادة نسبتها 45 في المئة للاستثمارات العامة، ونحو 25 في المئة للاستثمارات الحكومية، وهو ما يأتي متزامنا مع ضخ استثمارات كبيرة في برنامج تطوير القرى المصرية وبرنامج "حياة كريمة" (الدولار يعادل 15.6 جنيه).

وأضافت أن "الخطة الاستثمارية لمصر ستشمل زيادة بنسبة 100 في المئة للاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية، ونحو 200 في المئة زيادة للاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان مثل الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والثقافة والشباب".

وبينت الوزيرة أن هذه الخطط ستدعم المستهدفات بتحقيق نمو تصل نسبته إلى 5.4 في المئة بنهاية العام المالي المقبل، ونوهت إلى أن مصادر التمويل للخطة الاستثمارية للدولة عن العام المالي المقبل تتوزع بين استثمارات حكومية واستثمارات من الهيئات الاقتصادية والعامية.

وكشفت السعيد أن هناك منافسة بين عدة جهات للفوز بصفحة شراء مبنى

المؤسسة الوطنية الليبية للنفط تعلق الإنتاج عقب خلاف مع المركزي

إرباك حسابات الحكومة

تمويل الميزانية وتنفيذ المشاريع

دفع خلاف جديد بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط بشأن تمويل الشركة إلى تعليق الصادرات من ميناء الحريقة في ظل عدم تلقيها لميزانيتها، ما من شأنه أن يمتد إلى غلق منشآت أخرى ويربك توازنات البلد الذي بدأ يشهد تعافيا نسبيا بعد الإزدهار النفطي. كما سيرك حسابات حكومة الوحدة الوطنية التي تعول بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل الميزانية وتسيير أعمالها وتنفيذ مشاريعها التي تعهدت بها.

طرابلس - أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة على الصادرات من ميناء الحريقة النفطي وقالت إنها قد تمدد هذا الإجراء ليشمل منشآت أخرى بسبب نزاع حول الميزانية مع مصرف ليبيا المركزي.

وقالت المؤسسة في بيان الاثنين، إن خسائر الدخل اليومية "قد تتجاوز 118 مليون دينار ليبي (26 مليون دولار)".

وكان من المتوقع أن يشهد الميناء تحميل نحو 180 ألف برميل يوميا في أبريل على متن ست ناقلات وفقا لجدول التحميل.

وأبلغت ليبيا منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بأن إنتاج البلد النفطي بلغ 1.28 مليون برميل يوميا في مارس، وهو أعلى مستوى في ثمانية سنوات.

وارتفع سعر خام برنت 92 سنتا، أو ما يعادل 1.4 في المئة، عند 67.97 دولار للبرميل الثلاثاء.

26 مليون دولار حجم خسائر الدخل اليومية لصادرات النفط الليبي في ميناء الحريقة

وقالت شركة الخليج العربي للنفط التابعة للمؤسسة والتي تدير الحريقة الأحد، إنها علقت الإنتاج لأنها لم تتلق ميزانيتها منذ سبتمبر. وقال مدير ميناء الحريقة ومهندس نفط إن الإنتاج انخفض.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في بيانها إن مصرف ليبيا المركزي يرفض تمويل قطاع النفط منذ شهر، مضيفة "هذا الواقع الأليم قد يمتد إلى باقي الشركات".

وتوقف إنتاج النفط الليبي معظم العام الماضي بعد أن أغلق مقاتلون مراهقون النفط، مما دفع المؤسسة الوطنية للنفط إلى إعلان القوة القاهرة على جميع الصادرات.

استؤنف الإنتاج بموجب اتفاق بعد انتهاء القتال الصيف الماضي، ولكن قبل جهود صنع السلام الكبيرة التي أدت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

وحملت المؤسسة "المسؤولية القانونية الكاملة لهذا الإغلاق إلى مصرف ليبيا المركزي الذي رفض تسهيل الترتيبات المالية المعتمدة واستأثر بصرف إيرادات النفط على الاعتمادات الوهمية والسلع غير الضرورية وفق تقاريره الصادرة".

وأكدت المؤسسة أن "ما يحدث قد يؤدي إلى فقدان الدولة لتوازنها الاقتصادي، والرجوع بها إلى المربع الأول حيث الإغلاقات وتدنّي الإيرادات، لافتة إلى أن "ما يقوم به المصرف المركزي هو القفز على الجهود الاستثنائية التي قام بها العاملون في قطاع النفط لمعاودة الإنتاج إلى مستوياته السابقة لإغراض لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني".

وأكدت المؤسسة أن الإيرادات النفطية الفعلية خلال الفترة من 1 يناير إلى 31 أكتوبر العام الماضي "المودعة لدى مصرف ليبيا المركزي بلغت 3.7 مليار دولار، أي ما يعادل 5.2 مليار دينار ليبي وفق سعر الصرف الرسمي وليس كما ورد في بيان المصرف المركزي".



الخلافات تعرقل الإنتاج

روسيا تعلن استئناف رحلات الطيران إلى مصر

وأخذ الأمر منحى سياسيا وليس أمنيا في مراحل عديدة قبل الوصول إلى تفاهات أدت إلى موافقة البرلمان المصري على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تتضمن تعزيز التعاون في المجالات السياسية والتجارية الاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات، وتحدد آليات تعميق التنسيق مع موسكو على مستويات متباينة.

وفي وقت سابق أكدت نهى بكر، عضو المجلس المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أن القاهرة استجابت للكثير من الشروط الروسية بشأن معدلات الأمان في المطارات وتستمر في تقديم ما يُثبت جديتها وحرصها على تأمين السياحة، وتعاون أمنيا واستخباراتيا على مستويات مختلفة مع موسكو لضمان تأمين الوفود القادمة إلى المنجعات السياسية.

وأوضحت أن القاهرة تسعى إلى الحصول على توقيت محدد لعودة رحلات "الشارتر" ضمن استعداداتها لاستئناف حركة السياحة بمعدلاتها السابقة قبل تفشي فيروس كورونا، والاهتمام الحالي بإنهاء الأزمة بإخذ أولوية مقدمة على المستوى الاقتصادي المصري وعلى مستوى العلاقات مع روسيا.

وسبقت تلك الخطوة زيارات عديدة قامت بها وفود أمنية روسية لمطارات مصرية عدة على مدار السنوات الماضية، لكن لم تؤد أي زيارة من تلك الزيارات إلى عودة السياحة الروسية مباشرة إلى المنتجعات السياحية في ظل تلقي القاهرة وعودا متكررة باستئناف حركة السياحة.

قرار يأتي بعد زيارة لجنة روسية، ضمت عددا من الخبراء في مجالات النقل والطيران والأمن، لمدينة الغردقة المصرية المطلة على البحر الأحمر، وأواخر يناير الماضي، لتفقد الأوضاع الأمنية والاحترافية المطبقة في مطار الغردقة.

واندرجت الزيارة في إطار المراجعات المستمرة للحالة الأمنية في المنتجعات المصرية، تمهيدا لاستئناف حركة السياحة إليها بعد توقف دام أكثر من خمس سنوات، منذ سقوط الطائرة الروسية فوق شبه جزيرة سيناء.

وتتركز وجهة نظري روسيا على أن قرار عودة الرحلات "الشارتر" إلى شرم الشيخ والغردقة لا يمكن اتخاذه دون موافقة أمنية واستخباراتية من أجهزتها، وتضع الأمر في إطاره الأمني والبحث بعيدا عن تطور العلاقات في مجالات مختلفة.

روسا من شرم الشيخ إلى سان بطرسبرغ في أكتوبر 2015 عندما سقطت في سيناء ليلقى جميع من كانوا على متنها حتفهم. وأعلنت جماعة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن الحادث.

وقال مصدر لوكالة إنترفاكس إن رحلات الطيران قد تستأنف في النصف الثاني من مايو.

وتأتي هذه الخطوات بعد زيارة لجنة روسية، ضمت عددا من الخبراء في مجالات النقل والطيران والأمن، لمدينة الغردقة المصرية المطلة على البحر الأحمر، وأواخر يناير الماضي، لتفقد الأوضاع الأمنية والاحترافية المطبقة في مطار الغردقة.

واندرجت الزيارة في إطار المراجعات المستمرة للحالة الأمنية في المنتجعات المصرية، تمهيدا لاستئناف حركة السياحة إليها بعد توقف دام أكثر من خمس سنوات، منذ سقوط الطائرة الروسية فوق شبه جزيرة سيناء.

وتتركز وجهة نظري روسيا على أن قرار عودة الرحلات "الشارتر" إلى شرم الشيخ والغردقة لا يمكن اتخاذه دون موافقة أمنية واستخباراتية من أجهزتها، وتضع الأمر في إطاره الأمني والبحث بعيدا عن تطور العلاقات في مجالات مختلفة.

موسكو - أعلنت روسيا استئناف رحلات الطيران العارض لمصر بعد توقف لسنوات عقب حادث تحطم طائرة ركاب سورية في سيناء. ويأتي القرار بعد جولات تفقد من قبل خبراء روس للوضع الأمني في المطارات المصرية والتي انتهت أخيرا بإقرار عودة الرحلات.

ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن وزارة الخارجية الروسية القول الثلاثاء إنها ستعلن قريبا استئناف رحلات الطيران العارض لمصر.

وعلقت موسكو رحلات الطيران لمنتجعات مصرية شهيرة بعد تحطم طائرة ركاب روسية في سيناء في أكتوبر 2015 مما أودى بحياة 224 فردا.

ونقلت الوكالة عن ميخائيل بوجدانوف نائب وزير الخارجية قوله "كل شيء يسير حسب الخطة الموضوعية. سيعلن استئناف رحلات الطيران في المستقبل القريب".

وقال رئيس هيئة الطيران المدني المصرية في تصريحات صحافية في فبراير إن "رحلات الطيران المباشر بين روسيا ومطاري شرم الشيخ والغردقة ستستأنف في مارس بعد تعليقها لأكثر من خمس سنوات".

وكانت طائرة إيرباص أي 321 تديرها شركة طيران متروجيت تقل سائحين